الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف – إخاء – عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م.ع.ت.ت.ن.ج.ر

قانون رقم 2012–018 يعدل بعض أحكام القانون رقم 2008–026 بتاريخ 6 مايو 2008 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 2006–034 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2006 المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصريّ

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تلغى أحكام المواد 5 و 6 و 7 و 13 من القانون رقم 2008–026 بتاريخ 6 مايو 2008 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 2006–034 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2006 المنشئ للسلطة العليا للسمعيات البصريّ، وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 5 (جديدة): تضمن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصريّ الاستقلالية وعدم تحيز وسائل الإعلام والاتصال العمومية.

تصادق على تعيين المديرين العامين للإذاعة والتلفزيون الوطنيين في تصويت بالأغلبية البسيطة لأعضائها.

في حال عدم الموافقة على التعيين، تقوم السلطة المختصة بتعيين بديل للمعني. ويحال التعيين الجديد للسلطة العليا للمصادقة حسب نفس الأشكال.

تسهر السلطة العليا للسمعيات البصريات على النفاذ المنصف للأحزاب السياسية والجمعيات و المواطنين إلى وسائل الإعلام والاتصال الرسمية.

خلال الفترات الانتخابية تسهر السلطة العليا على تساوي فرص المترشحين في النفاذ إلى وسائل الإعلام العمومية.

ضمانا لأداء مأموريتها كما في البندين السابقين، توزع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصريّ أوقات البث في وسائل الإعلام العمومية وفقا للمسطرة التالية:

- اعتبار مداخلات رئيس الجمهورية التي، بحكم مقتضاها وسياقها، تتناول الحوار السياسي كجزء من وقت البث المخصص للحكومة؛

- استفادة أعضاء الحكومة والشخصيات المنتمية للأغلبية البرلمانية من وقت للبث يتناسب مع الدور الذي تلعبه هذه الأطراف في الحياة الوطنية؛
- لا يمكن أن يكون وقت البث الممنوح للمعارضة البرلمانية أقل من ثلث مجموع حصة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة والشخصيات المنتمية للأغلبية البرلمانية؛
- تستفيد الأحزاب السياسية غير المنتمية لأي من الأغلبية أو للمعارضة من وقت بث يتناسب مع عدد منتخبيها ومع نتائجها في الانتخابات؛

تقوم السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بشكل دوري بإعداد كشوف لأوقات البث خلال نشرات الأخبار الرئيسية والموجزة والتقارير الإخبارية والبرامج على أن تقيم عند الحاجة توازنا في الثلاثة أشهر التالية كحد أقصى بعد تاريخ إعداد تلك الكشوف.

المادة 6 (جديدة): من أجل تنفيذ مهامها، يمكن للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية القيام بزيارة المنشآت والقيام بخبرات وإجراء تحقيقات ودراسات وجمع كل المعلومات الضرورية لممارسة سلطتها الرقابية .

لهذا الغرض، يجب علي مؤسسات ومهنيي الصحافة والسمعيات البصرية تزويد السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، علي الأقل سنويا أو في كل وقت عند الطلب، بالمعلومات والوثائق التي تمكنها من التأكد من احترام النصوص التشريعية والتنظيمية والالتزامات المترتبة علي الرخص والتنازلات والترخيصات الممنوحة لهم.

المادة 7 (جديدة): يمكن اللجوء للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من أجل أن تبدي رأيها حول القضايا المتعلقة بالصحافة والاتصال السمعي البصري وبمقترحات أو مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بهذين القطاعين. كما يمكنها أن تقدم للسلطات التشريعية والتنفيذية مقترحات و آراء و توصيات متعلقة بمجال اختصاصها.

وتساهم السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في التسوية غير القضائية للنزاعات بين وسائل الإعلام وبين هذه الأخيرة والجمهور.

بغض النظر عن مبدأ حماية مصدر المعلومات، كما هو محدد بالقانون، لا يمكن، في حالة قيام نزاع، التذرع بالسر المهني أمام السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

المادة 13 (جديدة): تشكل السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من ستة أعضاء معينين كالآتي :

- ثلاثة أعضاء بينهم الرئيس، يعينهم رئيس الجمهورية؛
- عضوان يعينهما رئيس الجمعية الوطنية؛
- عضو واحد يعينه رئيس مجلس الشيوخ.

يتم اختيار رئيس وأعضاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من بين المواطنين ذوي الأخلاق الحميدة والكفاءات الأكيدة والمعروفين بالاهتمام الذي يولونه لتطوير وتنمية قطاع الصحافة الوطنية والسمعيات البصرية، خدمة لدولة القانون التي تطبعها التعددية ومتطلبات الجودة والابتكار.

تقوم تشكيلة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصريات وكذا تعيين أعضائها على مبدأ التعددية.

تطبيقا لمبدأ التعددية المنصوص عليه في الفقرة السابقة ووفقا للآليات المناسبة، يعين بعض أعضاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بناء على اقتراح من المعارضة وحسب نسبة نواب المعارضة في الجمعية الوطنية.

المادة 2 : تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام القانون رقم 2008-026 بتاريخ 6 مايو 2008 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 2006-034 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر2006 المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 28 فبراير 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الاتصال والعلاقات مع البرلمان
ذ/ حمدي ولد محجوب

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ت ن ج ر

قانون رقم 2012–024 يعدل الأمر القانوني رقم 91–024 الصادر بتاريخ 25 يوليو 1991، المعدل، المتعلق بالأحزاب السياسية

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

<u>المادة الأولى:</u> تلغى أحكام المادة 20 (جديدة) من الأمر القانوني رقم 91–024 الصادر بتاريخ 25 يوليو 1991، المعدل، المتعلق بالأحزاب السياسية وتحل محلها الأحكام التالية:

"<u>المادة 20 (جديدة):</u> يمكن للأحزاب أو تجمعات الأحزاب السياسية المعترف بها قانونا أن تستفيد من مساعدة مالية من الدولة يدرج مبلغها في قانون المالية.

يوزع مبلغ هذه المساعدة على النحو التالي:

1. دفعة أولى قدرها 40 % موزعة بالتساوي بين الأحزاب أو تجمعات الأحزاب السياسية الحاصلة على نسبة 1 % على الأقل من مجموع الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني إبان الشوط الأول من آخر انتخابات بلدية عامة؛

2. دفعة ثانية قدرها 60 % توزع بين الأحزاب السياسية أو تجمعات الأحزاب السياسية بصورة تتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أو تجمع أحزاب إبان الشوط الأول من آخر انتخابات بلدية عامة.

يحسب النصيب العائد لكل حزب أو تجمع أحزاب من الدفعة الثانية بعد خصم البطاقات البيضاء طبقا لعملية حسابية تتمثل في قسمة المبلغ الإجمالي للدفعة

على العدد الإجمالي للأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني ويضرب الناتج في عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب أو تجمع الأحزاب.

تسدد المساعدة المالية دفعتين نصف سنويتين متساويتين.

يتم بقوة القانون حل كل حزب سياسي قدم مرشحين لاقتراعين بلديين اثنين وحصل على أقل من 1 % من الأصوات المعبر عنها في كل اقتراع أو الذي لم يشارك في اقتراعين بلديين اثنين متواليين.

يلاحظ هذا الحل بمقرر من الوزير المكلف بالداخلية على ضوء النتائج النهائية للانتخابات البلدية.

المادة 2 : تلغى كافة الأحكام السابقة الم خالفة لهذا القانون وخاصة أحكام المادة 20 من الأمر القانوني رقم 91-024 الصادر بتاريخ 25 يوليو 1991، المعدل، المتعلق بالأحزاب السياسية.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 28 فبراير 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur – Fraternité – Justice
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi n° 2012-018 modifiant certaines dispositions de la loi n° 2008-026 du 6 mai 2008 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 2006-034 du 20 octobre 2006 instituant la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA)

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 5, 6, 7 et 13 de la loi n° 2008-026 du 6 mai 2008 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 2006-034 du 20 octobre 2006 instituant la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA) sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

***Article 5* (nouveau) :** *La Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel garantit l'autonomie et l'impartialité des moyens publics d'information et de communication.*

Elle approuve la nomination des directeurs généraux de la Radio et de la Télévision nationales, par un vote à la majorité simple de ses membres.

En cas de non approbation de la nomination, l'autorité compétente procède au remplacement de l'intéressé. Cette nouvelle nomination est soumise, dans les mêmes formes, à l'approbation de la HAPA. **»**

En période électorale, elle veille à l'égal accès des candidats aux médias publics.

Aux fins d'assurer sa mission telle que prévue aux alinéas précédents, la HAPA répartit le temps d'antenne dans les médias publics selon la clé de répartition suivante :

- *les interventions du Président de la République dont le contenu et le contexte relèvent du débat politique seront décomptées dans le temps d'antenne réservé au gouvernement ;*

- *les membres du Gouvernement et les personnalités appartenant à la Majorité parlementaire bénéficieront d'un temps d'antenne en rapport avec le rôle qu'ils exercent dans la vie nationale ;*
- *le temps d'antenne alloué à l'Opposition parlementaire ne pourra être inférieur au tiers du cumul des temps d'antenne du Président de la République, des membres du Gouvernement et des personnalités de la majorité parlementaire ;*
- *les partis politiques n'appartenant ni à la Majorité ni à l'Opposition bénéficieront d'un temps d'antenne en relation avec leur nombre d'élus et de leurs résultats aux consultations électorales.*

La HAPA établit périodiquement des relevés des temps d'antenne au cours des journaux et bulletins d'information, les magazines et émissions des programmes. Si nécessaire l'équilibre de la répartition est rétabli un trimestre plus tard après la date d'établissement du relevé.

***Article 6* (nouveau) :** *Aux fins d'exécution de ses missions, la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel peut procéder aux visites d'installations, réaliser des expertises, mener des enquêtes et des études, recueillir toutes données nécessaires à l'exercice de son pouvoir de contrôle.*

A cet effet, les entreprises et professionnels de la presse et de l'audiovisuel sont tenus de fournir à la HAPA, au moins annuellement et à tout moment à sa demande, les informations ou documents qui lui permettent de s'assurer du respect des textes législatifs et réglementaires, ainsi que des obligations découlant des licences, concessions ou autorisations qui leur ont été délivrées.

***Article 7* (nouveau) :** *La Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel peut être saisie pour avis des questions concernant la presse et la communication audiovisuelle, et des propositions ou projets de textes législatifs ou réglementaires relatifs à ces secteurs. Elle peut, à l'attention des pouvoirs législatif et exécutif, formuler des propositions, donner des avis et faire des recommandations sur les questions relevant de sa compétence.*

La Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel contribue au règlement non judiciaire des conflits entre les médias et entre les médias et le public

Nonobstant, le principe de la protection des sources, tel que prévu par la loi, le respect du secret professionnel n'est pas opposable, en cas de litige, à la HAPA.

<u>Article 13</u> (nouveau) : *La Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel est composée de six membres désignés ainsi qu'il suit :*

- *trois membres, dont le Président, désignés par le Président de la République ;*
- *deux membres désignés par le Président de l'Assemblée nationale ;*
- *un membre désigné par le Président du Sénat.*

Le Président et les membres de la Haute autorité sont choisis parmi les citoyens de haute moralité, aux compétences avérées et connus pour l'intérêt qu'ils portent à la promotion et au développement d'un secteur national de la presse et de l'audiovisuel au service exclusif de l'Etat de droit et caractérisé par le pluralisme et les exigences de qualité et d'innovation.

La composition de la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel et la désignation de ses membres sont fondées sur le principe du pluralisme.

Pour l'application du principe de pluralisme prévu à l'alinéa ci-dessus et selon le mécanisme le mieux approprié, des membres sont nommés sur proposition de l'Opposition au sein de la HAPA, dans la même proportion que celle des députés de l'Opposition à l'Assemblée nationale.

<u>Article 2</u> : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de la loi n° 2008-026 du 6 mai 2008 abrogeant et remplaçant l'ordonnance n° 2006-034 du 20 octobre 2006 instituant la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA).

<u>Article 3</u> : La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 28 février 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de la Communication et des Relations avec le Parlement

M^{e} Hamdi Ould Mahjoub

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur – Fraternité – Justice
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi n° 2012-024 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n° 91-24 du 25 juillet 1991, modifiée, relative aux partis politiques

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions de l'article 20 (nouveau) de l'ordonnance n° 91-24 du 25 juillet 1991, modifiée, relative aux partis politiques, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 20 (nouveau) : *Les partis politiques ou groupements de partis politiques légalement constitués peuvent bénéficier d'une aide financière de l'Etat dont le montant est inscrit dans la loi des finances.*

Le montant de cette aide est réparti comme suit :

- *une première tranche de 40 %, répartie à égalité entre les partis ou groupements de partis politiques ayant totalisé au moins 1 % des suffrages exprimés, au niveau national, au premier tour des plus récentes élections municipales générales ;*
- *une deuxième tranche de 60 %, répartie entre les partis ou groupements de partis politiques, au prorata des voix obtenues par chaque parti ou groupement de partis à l'issue du 1er tour des plus récentes élections municipales générales.*

La part revenant à chaque parti ou groupement de partis au titre de la deuxième tranche est calculée, après soustraction des bulletins blancs, suivant l'opération qui consiste à diviser le montant total de la tranche

par le nombre total des suffrages exprimés au niveau national et à multiplier ce quotient par le nombre de voix obtenues par le parti ou groupement de partis.

La subvention est versée en deux tranches semestrielles égales.

Tout parti politique qui présente des candidats à deux élections municipales générales et qui obtient moins de 1 % des suffrages exprimés à chacune de ces consultations ou qui s'abstient de participer à deux élections municipales générales consécutives sera dissout de plein droit.

Cette dissolution est constatée par arrêté du ministre chargé de l'Intérieur au vu des résultats définitifs des élections municipales.

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de l'article 20 de l'ordonnance n° 91-24 du 25 juillet 1991, modifiée, relative aux partis politiques.

Article 3 : La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 28 février 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil